

## الجمود والاشتقاق تأصيل ومدخل لدراسة بناء الكلمة

د. عبد السلام السيد حامد

المدرس فى قسم النحو والصرف والعروض  
كلية دار العلوم — جامعة القاهرة

يحاول هذا البحث — من خلال الجمع بين عرض أهم إشـهـامـات القدماء والمحدثين والرؤية الخاصة — تأصيل قضية الجمود والاشتقاق فى الصرف العربى ، ووضع إطار عام لها يضم جوانبها المختلفة التى تعالج عادة من زاوية واحدة ، ويكشف أبعادها المهمة ، بحيث يكون هذا مدخلا واضحا يمكن أن يمهـد لبحث ما يتصل به ، وما ينبغى أن يبنى عليه .

ويأتى ذلك من خلال معالجة المسائل المحددة التالية :  
أولا — توطئة .

ثانيا — مفهوم الجمود والاشتقاق فى الصرف .

ثالثا — الفرق بين الاشتقاق وبعض المصطلحات الأخرى .

رابعا — أصل الاشتقاق .

خامسا — تقسيم الكلمات من حيث الجمود والاشتقاق .

سادسا — خاتمة .

\* \* \*

أولا- توطئة :

من الضرورى عند دراسة قضية الجمود والاشتقاق صرفيا أن ينظر إليها أولا نظرة عامة ، ولذا نشير إلى أن جانب الاشتقاق — خاصة — من هذه القضية ، له اتصال وثيق بنواح لغوية متعددة ومتشعبة فى فقه اللغة وعلمها والدراسات اللغوية بصفة عامة . وهذا يبدو فى مظاهر ومواقع مختلفة ، من أهمها :

١- النظر فى مجال فقه اللغة إلى العلاقة الطبيعية أو الوضعية بين اللفظ

والمعنى ، أو العلاقة بين اللفظ والاستعمال ، وما يتصل بهذا كله من حديث عن طرق صوغ الكلمة وتكوينها بصفة عامة (١) .

٢- الحديث في مجال فقه اللغة أيضاً عن أنواع الاشتقاق المختلفة ، والنظر في أقسامه التي يُعبر عنها بمصطلحات متداخلة هي : الصغير والأصغر والكبير والأكبر والكُبار والكَبَار . وهذه المصطلحات الستة لا تعبر في الحقيقة إلا عن أنواع أربعة من الاشتقاق <sup>(١)</sup> ، يمكن حصرها والاكتفاء في التعبير عنها بهذه الصورة :

أ- الاشتقاق الصغير ، وهو الذي يسمى عند المحدثين الاشتقاق الصرفي أو العام ، وسوف نقصر دراستنا للاشتقاق هنا على هذا النوع ، لأنه هو الأصل بموضوع الصرف .

ب - الاشتقاق الكبير ، وهو يقوم على أساس فكرة التقليل ، ويسمى عند ابن جنى " الاشتقاق الأكبر " ، ويقصد به ربط التراكيب المختلفة الترتيب للأصل الواحد بمعنى واحد ، وذلك كعقد التراكيب الستة لـ ( ك ل م ) على معنى القوة والشدة ، وعقد تراكيب ( ق و ل ) على معنى الإسراع والخفة <sup>(٢)</sup> . ويدخل في إطار هذا النوع ما يدعى بالقلب اللغوي كما في : جذب وجذب ، وشج رأسه وجشه .

ج - الاشتقاق الأكبر ، ويرتبط بفكرة الإبدال ، ومعناه رد كلمة إلى كلمة أخرى مع تغيير بعض أحرفها وتشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة ، وفي مخارج الأحرف المغيرة أو صفاتها أو فيهما معاً ، ومثال ذلك : الهرب والترب ، وعنوان الكتاب وعلوانه ، وتلب وتلم ، وبعثر وبحتر .

د - الاشتقاق الكبار ، وهو النحت ، ومن أمثلته أخذ " البسطة " من ( بسم الله ) ، و " حوّل " من ( لا حول ولا قوة إلا بالله ) <sup>(٣)</sup> .

٣- محاولة بعض القدماء في تراثنا جعل الاشتقاق علماً مستقلاً من علوم اللغة <sup>(٤)</sup> ، وهنا نشير إلى أنه يعد كذلك لدى لغويي الغرب بصفة عامة ، وله بهذا المدلول مصطلح خاص ، هو بالإنجليزية Etymology ( علم الاشتقاق ) ، أما عملية الاشتقاق الصرفي نفسها ، أي بمعنى تكوين الكلمة - فلها مصطلحها الخاص وهو Derivation <sup>(٥)</sup> .

ثانياً - مفهوم الجمود والاشتقاق في الصرف :

نبدأ تناول هذه المسألة ببيان آراء القدماء أولاً ، ولعله يكون من المفيد هنا أن نهمد لذلك بالحديث عن استعمال سيبويه لهذين المصطلحين ، وفي هذا الصدد نشير إلى أن مصطلح " الاشتقاق " ورد عنده بأكثر من صورة <sup>(٦)</sup> . أما مصطلح " الجمود " فهو لم يرد عنده مطلقاً بأية صورة من الصور في المواضع التي تحدث

فيها عما سمي بالجامد فيما بعد ، سواء أكان هذا الجامد اسما أم فعلا ؛ فهو عندما تحدث عن جمود ( ليس ) — مثلا — لم يقل إنه فعل جامد ، وإنما اكتفى بوصفه بأنه فعل لا يتصرف تصرف الأفعال الأخرى<sup>(٨)</sup> .

وأما حديثه عن جمود الاسم ، فقد كان ضمنيا أيضا مقترنا دائما بوضع الاسم في مقابل الصفة في كثير من المواضع ، وذلك كوضع صقر وصنرد مثلا في مقابل : صعب وخطم<sup>(٩)</sup> ، ويؤكد هذا تعليقه لقبح وقوع الاسم ( أى الجامد كأسد ) نعتا — بقوله : " لأنه اسم لم يجعل صفة " <sup>(١٠)</sup> أى لأنه غير مشتق .

فسيبويه عندما يقابل الاسم بالصفة ، كأنه يقصد بالاسم — في هذا الموضع خاصة — الاسم الجامد ، كصقر وبيت وصنرد ، وهو ما يوضع في مقابل الاسم المشتق — وهو الصفة أو الوصف — كصعب وشهم وخطم وضارب ومضروب . ولعل وضع سيبويه للاسم — بالمعنى الذى وضحناه — فى مقابل الصفة <sup>(١١)</sup> — يكون مما أسهم إسهاما كبيرا فى الإحياء إلى النحاة فيما بعد بتقسيم الاسم إلى جامد ومشتق <sup>(١٢)</sup> .

ونتحدث الآن عن كل واحد من هذين المصطلحين على حدة :

#### ١- الجمود :

عندما حاول بعض النحاة القدماء الحديث عن الجمود ، جعلوا له مدلولين كل واحد منهما يرتبط بنوع معين من الكلمات ، ومعنى هذا أنه وجد لديهم نوعان منه وتعريفان له ؛ فهناك جمود خاص بالاسم ، وجمود آخر خاص بالفعل ، ومما ترتب على ذلك وجود فجوة بين حقيقة هذا المصطلح — بالمفهوم القديم له — وأنواع الكلمات التى تتدرج تحته ، كما يفهم ضمنا من تناول النحاة الآخرين . ويتبين هنا ذلك ببيان هذين النوعين من الجمود والتعقيب عليهما على النحو التالى :

#### جمود الاسم :

الجمود هنا عكسه الاشتقاق ، ونحن نجد تعريفا صريحا للاسم الجامد عند الأزهري وصاحب شذا العرف ، يقول الأزهري فى تعريف هذا الاسم فى سياق حديثه عن الخبر المفرد الجامد : " هو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي كزيد؛ فإنه لا يدل على معنى زاد المال زيادة ، وكأسد إذا أريد به شجاع على رأى ؛ فإنه وإن كان فى الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل ، لكن بمعنى فعل غير موافق له فى المادة ، وهو شجع ، وكصاحب ؛ فإنه وإن كان مشعرا بمعنى صاحب ، لكن لا بحسب القياس الاستعمالي ، بل بحسب القياس الأصلى ، وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال ، فكل من ( زيد ) و ( أسد ) ( صاحب ) عندهم من قبيل الجوامد " <sup>(١٣)</sup> .

ويقول صاحب شذا العرف : " فالجامد ( أى من الأسماء ) : ما لم يؤخذ من غيره ودل على ذات أو معنى ، من غير ملاحظة صفة كأسماء الأجناس المحسوسة ، مثل رجل وشجر وبقر ، وأسماء الأجناس المعنوية كنصر وفهم وقيام وقعود وضوء ونور وزمان " (١٤) .

إن نظرة متأنية إلى هذين التعريفين ومقارنة بينهما تكشفان ما يلي :

أ - غموض التعريف الأول وعدم دقته نتيجة لاعتماده بصورة واضحة على أساس دلالي في التمييز بين الجامد والمشتق من الأسماء ، لأن ذلك أدى إلى جعل نحو ( صاحب ) من الجوامد ، وهذا غير صحيح لأن هذه الكلمة وما شابهها - كالفارس والراكب والأجرع والأبطح والأورق والأطلس - هي في الأصل مشتقات وصفات اشتهرت فاستغنى عن ذكر موصوفاتها وعملت معاملة اسم الجنس (١٥) .

ب - وضوح التعريف الثانى وميله إلى الدقة بتجنبه الاعتماد بصورة كلية على المعيار الدلالي ، واستبداله به معيارا مناسبا هو المعيار اللفظى المتمثل فى كون الكلمة غير مأخوذة من غيرها بالإضافة إلى عدم لحظ معنى الصفة فيها .  
ج - ضيق مجال هذين التعريفين معا لاقتصارهما على تعريف الاسم فقط دون غيره مع تقصيرهما فى هذا الجانب أيضا .

### جمود الفعل :

جمود الفعل . عكسه التصرف ؛ فالفعل الجامد " ما لازم صورة واحدة ، والمتصرف ما ليس كذلك " (١٦) أو " ما اختلفت بنيته لاختلاف زمانه " كضرب ، يضرب ، اضرب . (١٧)

والفعل الجامد له صورتان مشهورتان :

فهو إما أن يكون ملازما للمضى كليس ، وعسى وكرب من أفعال الرجاء ، وأنشأ وأخذ وجعل من أفعال الشروع ، ونعم وبئس وساء فى المدح والذم ، وخلا وعدا فى الاستثناء ، و ( كذب ) فى الإغراء ، وتبارك . وإما أن يكون ملازما للأمريّة ، وهذا يصدق على : هب وتعلم (١٨) .

ويترتب على ما قلناه من أن جمود الفعل يقصد به عكس التصرف ، أن الجمود هنا لا يعنى ضرورة التنافى مع الاشتقاق ، وسبب هذا أن عدم التصرف فى الفعل له معنيان :

الأول : أن يكون الفعل لا يتصرف لأنه ليس له أصل اشتقاقى ، ولذا يلزم صورة واحدة ، وذلك كليس وعسى ، والجمود هنا جمود مطلق ، أى جمود تصرف وجمود اشتقاق أيضا .

والثانى : أن يكون الفعل لا يتصرف لأنه مقيد بأداء معنى وظيفى صرفى معين كالمدح والذم ، بناء على أن " كل ما لزمه شىء على معنى لم يتصرف ، لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى " (١٩) - ولكنه حينما يفارق هذا المعنى يرجع إلى إمكاناته الاشتقاقية ويأتى منه المضارع والأمر وغيرهما ، وهذا يصدق على أفعال مثل : أنشأ ونعم ، وأكرم فى نحو ( ما أكرمه ) وخلا وتعلم ، وأشهر المعلى الصرفية التى تلزم الفعل هنا الجمود المؤقت : المقاربة والرجاء والشروع والمدح والذم والتعجب والاستثناء والأمرية .

ونستنتج من ذلك كله أن بعض الكلمات التى تدخل فى إطار جمود الفعل الذى بيناه تتدرج تحت مفهوم الجمود العام الذى هو عكس الاشتقاق .  
إننا إذا أردنا أن نحدد مفهوم الجمود بدقة عند القدماء ، ينبغى أولاً أن نرصد كل أنواع الكلمات التى ينطبق عليها هذا المفهوم والتى من أجل ذلك يسرى عليها الوصف بأنها جامدة . ونحن إذا نظرنا إلى مجمل كلام النحاة عن الجمود - بصفة عامة - نجد أنهم من الناحية العملية أدخلوا تحت مفهوم هذا الجمود - تصريحاً أو تلميحاً - أنواعاً أخرى من الكلمات ، بالإضافة إلى ما يدخل تحته من النوعين السابقين اللذين ذكرناهما .

ويمكن - بناء على هذا - حصر الجمود فى الأنواع التالية :

- ١- أنواع معينة من الأسماء تتمثل فيما يأتى :  
أ - الأسماء المبنية ، وتشمل : الضمائر الشخصية والإشارية والموصولة ، وأسماء الشرط والاستفهام ، وبعض الظروف كإذا وأيان وحيث .  
ب - الأسماء الأعجمية ، سواء أكانت أعلاماً كإبراهيم وإدريس وإسحاق ، أم أجناساً معربة ككجام وإستبرق وأجر (٢٠) .  
ج - اسم الجنس المحسوس ( اسم العين ) كرجل وشجر وتراب وماء (٢١) ، واسم الجنس المعنوى ( اسم المعنى ) كنصر وفهم ، وليلة وصباح ومساء ، ويلحق بهذا المصادر التى لا أفعال لها كويل وويج وويس (٢٢) .  
د - الأسماء المبهمة ، وتشمل الأعداد والمقادير وما يشبهها كرطل وقدر وذراع ، والظروف مثل : تحت ووراء وعند وحيث ، وغير ذلك كمثل وغير .  
هـ - أسماء الآلة غير القياسية كالقأس والقودم والسكين (٢٣) .  
و - باعتبار أصالة الحروف وتجرد الكلمة ، يعد جامداً الأسماء المجردة ثلاثية ورباعية وخماسية . (٢٤)

ز - الأعلام المرتجلة كحنتف وقعس وأدد (٢٥) .

٢- الفعل الجامد جموداً اشتقاقياً كعسى وليس .

٣- معظم أسماء الأفعال نحو : صه ومه وأمين ، مع استثناء ما نقل من باب آخر وما جاء على وزن ( فعال ) .

٤- الحروف كعلى وفي وهل .

٥- الأصوات المحكية كغاق ونحوه ( ٢٦ ) .

وإذا نظرنا إلى هذه الأنواع المختلفة لنحدد معيار جمودها ولنحدد مفهوم هذا الجمود — سنجد أنها يصدق عليها واحد من هذين المعيارين :

أ — عدم أخذ الكلمة من غيرها وكونها أصلاً لا يختلف في أنه قائم بذاته . وهذا يصدق على الأنواع السابقة كلها باستثناء اسم الجنس المعنوي .

ب — كون الكلمة اسم جنس للمعنى ( كنصر وفهم ) وافترض أن هذا الاسم هو أصل المشتقات التي تشترك معه في المادة وأصل المعنى ، ويصدق هذا المعيار على المصدر وما يشبهه ، إذا أخذنا بالرأى المشهور في هذه المسألة وهو رأى البصريين ، وعلى هذا يكون المصدر جامداً والفعل مشتقاً .

ومن الواضح — بناء على هذا — أن الجمود أصدق ما يكون في الكلمات التي تندرج تحت المعيار الأول .

وبهذا نستطيع أن نقرر أن الجمود العام لأي كلمة معناه عند القدماء : عدم أخذها من غيرها ، أو كونها أصلاً حقيقياً أو مفترضاً تشتق منه الكلمات وترد إليه . والجمود بهذا المفهوم هو المقابل الصحيح للاشتقاق .

٢- الاشتقاق :

للاشتقاق الصرفي أو العام تعريفات كثيرة متقاربة لا تختلف إلا في جعلها الاشتقاق بمعنى الرد وجعله بمعنى الأخذ .

فمن التعريفات التي تعنى بمعنى الرد قول ابن جنى إن الاشتقاق الصغير أن " تأخذ أصلاً من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه ، وإن اختلفت صيغته ومبانيه . وذلك كتركيب ( س ل م ) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه ، نحو سلم ويسلم وسلمان وسلمى والسلامة ، والسليم : اللديغ ؛ أطلق عليه تقاولاً بالسلامة . وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته " ( ٢٧ ) .

وقريب من هذا تعريف الرضى الذى يقول فيه : " كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى ، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد " ( ٢٨ ) .

ولا شك أن تعريف الاشتقاق على هذا النحو — يراعى جانباً نظرياً يتمثل في الربط المعنوي بين الكلمات المتفقة في الأصل ، ولذلك يعد التعريف هنا من منطلق الرد نظراً إلى الاشتقاق باعتبار العلم ( ٢٩ ) .

ومن التعاريف التى تنتظر إلى معنى الأخذ قول بعضهم : " الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية ، وهى تركيب لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل ، بزيادة مفيدة لأجلها اختلافا حروفا أو هيئة ؛ كضارب من ضرب ، وحذر من حذر " (٣٠) .

ومن الواضح أن هذا النوع من التعريفات — إذا قورن بما سبق — يعنى بالاشتقاق من الناحية العملية ؛ فالأخذ عمل مقصود يقوم به صاحبه لتحقيق فائدة عملية تتمثل فى إنشاء صيغ مختلفة من أصل واحد .

وأيا ما كان تعريف الاشتقاق الصرفى ، فهو يعتمد على ثلاثة أركان أو ثلاثة شروط ، الأول : أن تكون الكلمة مشتقة وأن يكون لها أصل ، والثانى : الاتفاق بين الاثنين فى المادة وفى ترتيبها ، والثالث : المناسبة فى المعنى (٣١) . وبناء على ما سبق ، يوجد نوعان لهذا الاشتقاق :

الأول : اشتقاق مطرد عملى قياسى ، وهو يشمل المشتقات العشرة وهى ( الأفعال الثلاثة : الماضى والمضارع والأمر ، واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسما الزمان والمكان واسم الآلة ) ويضاف إلى هذه : صيغة المبالغة والمصدر الميمى واسما المرة والهيئة (٣٢) .

الثانى : اشتقاق غير مطرد وهو نظرى بمعنى الرد ، سماعى ، ألفاظه تمثل حالات فردية " لا تنتظمها قاعدة شاملة ولا يضمها قانون عام " (٣٣) . وهو يشمل الأسماء والأفعال ، وهو فى الأفعال محدود لا يخرج عن حالات الإلحاق . وأما فى الأسماء فهو كثير وأكثر ما يكون فى الصفات غير العاملة ، ومن أمثله : شبرم ( القصير من الرجال ) — عتريس ( غاشم ) — بلعوم — ضيفن ( الذى يأتى مع الضيف ) — تلقام ( عظيم اللقم ) (٣٤) .

إن ما سبق كان عرضا لمفهوم الجمود والاشتقاق لدى القدماء على وجه العموم ، وأما بالنسبة لرأى المحدثين فى هذا ، فإننا نشير أولا إلى أن حديثهم عن الجمود يأتى تابعا أو ضمنيا عند تعرضهم للاشتقاق فى بعض المواضع ، ولذا سيتضح مفهوم الجمود لديهم استنتاجا عند تناول رأيهم فى أصل الاشتقاق وتقسيم الكلم من هذه الزاوية .

ومع هذا يمكننا على أى حال أن نقول إن الجمود — كما نرى — يعنى عدم أخذ الكلمة من غيرها كالضمان والأدوات وأسماء الأعيان مثل : رجل وحجر وجبل ، مع الأخذ فى الاعتبار أن الكلمة قد تكون جامدة مع انتمائها إلى جذر كالكمات السابقة الثلاث ، ومعنى هذا أن الجمود لا يتنافى مع الانتماء إلى الجذر أو الأخذ منه .

وخير مقال يوضح رأى المحدثين فى الاشتقاق — بصفة عامة — تعريفه بأنه " استمداد مجموعة من الكلمات من المادة اللغوية أو الجذر اللغوى ، مع اشتراك أفراد هذه المجموعة فى عدد الحروف وفى ترتيبها ( واشتراكها ) فى الدلالة العامة " (٣٥) .

وينبغى أن ننتبه إلى شئ مهم هنا ، هو أن المحدثين فى إطار دراساتهم للاشتقاق وبحث المفاهيم المرتبطة به استطاعوا أن يبينوا أنه من أهم طرق وضع الكلمات ونمو اللغة وتطورها ، وأنه وثيق الصلة بالقياس وبعد تطبيقه له (٣٦) ، كما أشاروا أيضا إلى أنه يعد سمة أساسية مميزة للغة العربية ؛ لأنها تعتمد — بصورة واضحة — على التحول الداخلى للصيغ ، بالإضافة إلى استخدام الإلصاق ، على حين تعتمد لغات أخرى كثيرة على الإلصاق الخارجى أو التركيب فقط (٣٧) .

### ثالثا — الفرق بين الاشتقاق وبعض المصطلحات الأخرى :

ينبغى أن نشير إلى الفرق بين الاشتقاق وبعض المصطلحات القريبة منه ، أو التى يوجد بينها وبينه صلة . وهذه المصطلحات هى : العدل والإلحاق والارتجال والتصرف .

والتلاثة الأولى من هذه المصطلحات تعد من صور وضع الألفاظ (٣٨) . فأما العدل ، فهو يرتبط عند النحاة بمجىء بعض الكلمات على أبنية معينة أشهرها : فعل وفعال ومفعول بدلا من الأبنية التى كانت تجب لها (٣٩) ، ولذا يكون هذا العدل فرعية تدرى إلى المنع من الصرف غالبا .

والجدير بالذكر هنا أن بعض النحاة — كالرمانى وابن يعش — صرح بأن العدل ضرب من الاشتقاق ، وأن الفرق بينهما يتمثل فى اختلاف المعنى بين المشتق والمشتق منه فى الاشتقاق ، وعدم اختلافه فى العدل ، يقول ابن يعش : " والعدل هو أن تريد لفظا ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا والمراد غيره ، ولا يكون العدل فى المعنى ، إنما يكون فى اللفظ ، فلذلك كان سببا ( للمنع من الصرف ) لأنه فرع على المعدول عنه ، فعمر معدول عن عامر علما " (٤٠) .

ويؤكد الرضى هذا بقوله : " العدل إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب ، لا للتخفيف ولا للإلحاق ولا للمعنى " (٤١) . ومع هذا نرى نحاة آخرين يميلون إلى إثبات اختلاف المعنى فى العدل ، أو فى بعض صورهِ على الأقل ، ومن هؤلاء الزجاج والمبرد وابن السراج (٤٢) .

والرأى الذى نراه فى العدل أنه صورة من صور الاشتقاق غير المطرد المتوقف على السماع ، وأن هذه الصورة ارتبطت كثيرا بكونها تفسيرا أو حيلة



مقبولة في باب المنوع من الصرف لئلا " تنخرم القاعدة الممهدة " في هذا الباب كما قال الرضى<sup>(٤٣)</sup>، وهي قاعدة وجود سببين للمنع أو سبب يقوم مقامهما .

وأما الإلحاق فهو " أن تزيد في البناء زيادة لتحلقه باخر أكثر منه فيتصرف تصرفه " <sup>(٤٤)</sup>، ومن هذا زيادة البناء في ( جلب ) حيث يقال : جلب ، ويصير هذا ملحقا بالرباعي المجرد ويتصرف مثله فيقال : يجلب ، جلبية ، ومجلب ومجلب ، كما يقال : يدرج - دحرجة - مدرج - مدرج ، إلخ .

ويعد الإلحاق في أغلب أحواله أيضا صورة من صور الاشتقاق غير المطرد ؛ لأن الجانب الغالب فيه سماعي ، وهو ما كانت الزيادة فيه بالآلف كسلقى ، أو الواو كهول ، أو الياء كيبطر . أما الجانب القياسي المطرد فيه ، فهو قليل يتمثل في تكرار لام الثلاثي كشمّل ، أو زيادة النون وسط الكلمة مع غيرها مثل : اقعنسس . وقد بين ابن جنى أن القياس والاطراد هنا مرتبطان بالاحتياج إلى هذا الإلحاق في شعر أو سجع ، كما أنهما محكومان بمبدأ أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم <sup>(٤٥)</sup> .

وأما الارتجال فهو مصطلح اختلف القدماء في استعماله وتوجيهه لأن دلالاته عندهم لم تكن واحدة ؛ فالغويون استخدموه كثيرا بمعنى اختراع الكلمات وابتكارها من لا شيء ، وأغلب الظن أن هذا الاستخدام كان فيه تجاوز للحقيقة ، وفي قليل من الأحيان كانوا يعنون به اشتقاق صيغة من مادة " معروفة وعلى نسق صيغ مألوفة في مواد أخرى ، كالذى روى عن رؤية بن العجاج أنه قال " تقاعس العز بنا فاقعنسا " <sup>(٤٦)</sup> ، والارتجال على هذا الأساس يتداخل مع مصطلح " الإلحاق " .

وأما النحاة فاستخدموا مصطلح الارتجال في باب العلم عند تقسيمهم إياه إلى منقول ومرتل ، وهم يعنون بالعلم المرتجل ما لم يكن له أصل في النكرات ، <sup>(٤٧)</sup> بمعنى أنه كلمة لم تستعمل بصيغتها الواردة عليها قبل العلمية ولم تكن من كلمات اللغة ، وعلى هذا تكون بعض الأعلام المرتجلة جامدة كحنتف وقفقس وأدد ، ويكون بعضها - وهو الأغلب - مشتقا : إما معدولا كعمر وزفروقتم وجحا - وإما غير معدول كحمدان وغطفان وسعاد ومزيد وحيوة <sup>(٤٨)</sup> .

والرأى الصائب في استعمال مصطلح " الارتجال " بمعنى الاختراع والابتداع ، أن الارتجال بهذا المعنى في اللغات المختلفة بصفة عامة - حقيقة لا يتطرق إليها الشك ولكنه أقل طرق الوضع اللغوي ، وهو في العربية الفصحى يكاد ينعدم لأن تطورها محاط بحصون منيعة <sup>(٤٩)</sup> .

وأما التصريف فثمة علاقة قوية بينه وبين الاشتقاق ، ولقد تنبه الصرفيون والباحثون إلى هذا قديما وحديثا وأشاروا إليه ؛ فابن جنى قديما نجده يقول : إن "

التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ، مثال ذلك أن تأتي إلى " ضرب " فتبنى منه مثل " جعفر " فتقول " ضربب " ومثل " قمطر " ضرب ... وكذلك الاشتقاق أيضا ، ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذى هو المصدر فتشتق منه " الماضى والمضارع واسم الفاعل فتقول : ضرب - يضرب - ضارب " إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبان ، والاشتقاق أقعد فى اللغة من التصريف ، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق .

ورغم أن ابن جنى يفهم من كلامه عن الاشتقاق هنا أنه يقصد به الاشتقاق بأنواعه المختلفة ، فخلاصة رأيه أن كلاً من التصريف والاشتقاق الصرفى تحويل لصيغة الكلمة الواحدة إلى صيغ مختلفة .

ومثل ابن جنى ، أشار ابن عصفور أيضاً إلى هذه العلاقة الواضحة بين الاثنين ، غير أنه وضح - كابن مالك - أن الفرق بينهما يتمثل فى أن التصريف ( كتغيير التصغير والتكسير وبناء مثل جعفر من ضرب ) أعم من الاشتقاق ؛ لأنه يشمل ما قالته العرب وما نحدثه نحن بالقياس ، والاشتقاق مختص بما ورد عن العرب ، وعلى هذا كل اشتقاق تصريف ، وليس كل تصريف اشتقاقاً (٤١) .

وتعقيباً على هذا ، نشير إلى أننا لا ننكر أن التصريف أعم من الاشتقاق ، لكننا نرى أن جهة العموم هذه جهة أخرى غير ما ذكر تتمثل فى أن تحويل الصيغة الواحدة إلى صور أو أبنية مختلفة - كما هو مفهوم علم الصرف (٤٢) - يتضمن صوراً كثيرة من التحويل الاشتقاق أحدها .

وبتبيين هذا بأن وجوه التصريف المختلفة لبنية الكلمة تنحصر فى نوعين من التغيير ، الأول : تغيير لمعنى ، ومما يشملها هذا : الاشتقاق المطرد بصوره المختلفة والإلحاق فى معظم صورهِ والتثنية والجمع والتصغير والنسب ، والثانى : تغيير لغرض لفظى ، ومما يشملها هذا : الإعلال والإبدال والإدغام والإمالة ، ولا تتعلق هذه الوجوه كلها إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة . (٤٣)

وبناء على هذا يكون الاشتقاق الصرفى جزءاً من التصريف وأخص منه ، وبناء على هذا أيضاً تتضح لنا العلاقة كذلك بين التصريف والجمود ، وهى تتحدد فى أن الكلمات الجامدة بعضها يتصرف - وينطبق هذا على الأسماء المتمكنة - وبعضها لا يتصرف فى أغلب الأحوال ، وهذا ينطبق على الأسماء المبنية والحروف وأسماء الأصوات والأسماء الأعجمية الشخصية . (٤٤)

وأما بالنسبة للعلاقة بين الاشتقاق والتصريف فى ضوء الفكر اللغوى الحديث ، فهى تبنى على أساس أن هذين إنما هما قسمان أو نوعان من الاختلافات

يتكون منهما علم الصرف ( Morphology ) فى الدراسات الغربية ؛ فهذا الفرع ينقسم إلى قسمين : قسم الصرف التصريفى ( Inflectional Morphology ) ، وقسم الصرف الاشتقاقى ( Derivational Morphology ) (٤٤) .

وتطبيق هذه الفكرة على الصرف العربى التقليدى تسفر — كما ترى إحدى الدراسات — عن أن محور دراسة الصرف التصريفى هو الاسم والفعل من حيث العدد والنوع والشخص والتعيين والإعراب ، وتسفر كذلك عن أن محور الدراسة فى الصرف الاشتقاقى هو اشتقاق الأفعال والصفات والنسب والتصغير وجمع التكسير وما شابه ذلك (٤٥) .

ونحن نرى أن تبنى فكرة هذين القسمين للتصريف لدينا — بغض النظر عن تصنيف فروعهما — يمكن أن تستثمر فى معالجة بناء الكلمة ، من منطلق إقرارنا بأن الكلمة إما أن تبنى اشتقاقياً ، وإما تصريفياً ، وإما أن تبنى اشتقاقياً وتصريفياً فى آن واحد معاً .  
رابعاً — أصل الاشتقاق :

إن محاولة نظرنا هذه فى أصل الاشتقاق ليست من قبيل تكرار ما قيل فى هذه المسألة وذكر ما هو مشهور ومتعالم ، كما أنها ليست محاولة أيضاً للخوض فى هذا الشأن من منطلق زيغ البصر ، والاتجاه إلى البحث فى غياهب ما وراء اللغة والنظر فيما هو غير مجد وضرورى ، وإنما نحن نقصد من وراء هذا أن نبين بعض جوانب هذه القضية التى نظن أن لها دلالات مفيدة فى دراسة الصرف .  
آراء القدماء :

يمكن عرض صورة واضحة مجملة لأهم آراء القدماء فى هذه المسألة ، من خلال إبانة رأى كل من سيبويه وابن جنى والأنبارى ومن اتفق معه والرضى — على النحو الآتى :

أ — رأى سيبويه :

لكى يفهم رأى سيبويه هنا فهماً صحيحاً ينبغى التنبيه إلى طريقة استعماله للمصطلح فى هذا المجال ، ونعنى بهذا أنه كان يعبر عن معنى ( المصدر ) ومصطلحه بثلاثة مصطلحات أخرى هى : الحدث والحدثان والفعل (٤٦) ، وفى ضوء هذا يمكن إجمال أهم ما فى رأيه فى النقاط التالية :

١ — الأفعال مأخوذة من المصادر التى هى الأصل الغالب للاشتقاق لديه ، ونجد هذا فى قوله : " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع ... والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل " (٤٨) ، فأمثلة يقصد بها : أبنية ، قال السيرافى : " يعنى أن هذه

الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء ، وإنما أراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون " (٢٩) .

ويتعلق بهذا أننا نرجح أن أسماء الفاعلين والمفعولين كالصفات المشبهة (٣٠) — مأخوذة في رأيه أيضا من المصادر ، ومما يدل على هذا حديثه عن نصب اسم الفاعل بدلا من اللفظ بالفعل كنصب المصدر حيث يقول : " هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل ( أى المصدر ) ، استنفهمت أو لم تستفهم ، وذلك قولك : أقائمنا وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب " (٣١) ؛ فمعنى هذا الكلام أن نحو " قائما " هنا منصوب على أنه بدل من اللفظ بالفعل ، وهو في هذا يشبه المصدر في نحو : أقيما يافلان والناس تعود (٣٢) ، ويعتمد هذا الفهم على أننا نرجح أن سيبويه استعمل هنا مصطلح " الأفعال " بمعنى " المصادر " (٣٣) كما هو وارد لديه .

ومن الواضح أن رأى سيبويه هذا في إرجاع أصل الاشتقاق إلى المصدر هو الأساس لكل من قال بمثل هذا ممن جاء بعده من النحاة .

٢- يفهم من ظاهر كلامه في مواضع مختلفة أن أسماء الزمان والمكان والمصادر الميمية مشتقة من الأفعال (٣٤) ، وهذا يعنى أن المصدر ليس هو دائما أصل الاشتقاق عند سيبويه كما قد يظن .

٣- يقترب سيبويه مما يعرف بنظرية الجذر الثلاثي بقوله إن ما جاء على ثلاثة أحرف من الألفاظ هو " أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرهما ، مزيدا فيه وغير مزيد ، وذلك لأنه كأنه الأول " (٣٥) . وهو في هذا يبدو أنه متأثر بأستاذه الخليل بن أحمد .

#### ب - رأى ابن جنى :

يربط ابن جنى رأيه في أصل الاشتقاق بمسألة وضع اللغة ، وهو يقول إنه من غير المعلوم أى أنواع الكلم الثلاثة وضع أولا من حيث الزمن ، ولكنه يفرق بين الحقيقة الزمنية غير المعلومة ، والاعتبار والاعتقاد من جهة اللغويين والنحاة ؛ فهو يرى — أخذاً ذلك عن أستاذه الفارسي — أن أول كل شيء من هذه اللغة وقع في زمان واحد " وإن كان تقدم شيء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدم على الفعل الاسم ، ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل ، وإن كانت رتبة الاسم في النفس من حصة القوة والضعف أن يكون قبل الفعل ، والفعل قبل الحرف " (٣٦) .

ومعنى هذا — كما قلنا — أنه يوجد فرق في رأيه بين الحقيقة الزمنية غير المعلومة والتي من الممكن في إطارها أن يكون المتقدم الاسم أو الفعل أو

الحرف - وبين الاعتقاد النفسى الذى يقدم ابن جنى من خلاله تفسيراً مهماً لـ رأى البصريين المشهور الذاهب إلى أن المصدر أصل الاشتقاق ، يقول : " وإنما يعنى القوم ( أى البصريون ) بقولهم إن الاسم ( أى المصدر ) أسبق من الفعل - أنه أقوى فى النفس ، وأسبق فى الاعتقاد لافى الزمان ، فاما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدموا الاسم قبل الفعل ، ويجوز أن يكونوا قدموا الفعل فى الوضع قبل الاسم ، وكذلك الحرف (٦٧) .

ويقوى ابن جنى رأيه هذا بذكر مجموعة من الأدلة تؤكد أنه ليس هناك ما يوجب أن يكون المصدر هو الأصل والأسبق فى حقيقة الوضع فى كل الأحوال ، ومعنى هذا أن أصل الاشتقاق قد يكون - كما بين - الفعل أو اسم العین أو الحرف ، بالإضافة إلى المصدر (٦٨) .

وبهذا نتبين لنا أهمية رأى ابن جنى هنا فى هذه المسألة ، ونود أن ننوه إلى شيء آخر له خطره أيضاً ، وهو أن كلامه السابق عن الاعتقاد النفسى بالنسبة للاسم على قدر كبير من الأهمية ، وترجع أهميته إلى أمرين :

**الأول :** إرجاع رأى البصريين المشهور فى أصل الاشتقاق إلى مجرد الاعتقاد النفسى والاعتبار النظرى مع ما يعنيه هذا من عدم الإقرار على وجه الحقيقة بالسبق الزمنى للمصدر دون الفعل دائماً ، فضلاً عن عدم الإقرار بسبق أى نوع من الأنواع بالنسبة لغيره ، وهذا هو الصواب فى هذا الشأن .

**الثانى :** أن التفسير الذى يقدمه ابن جنى فى كلامه هنا يلفت انظارنا إلى مسألة مهمة فى تراثنا النحوى ، وهى النظرة الخاصة للاسم فى البحث والدرس لدى كثير من علمائنا ؛ حيث أنهم أعطوه أهمية كبيرة وجعلوا له سمات معينة ، وكل هذا وغيره مما نجد أصله عند سيبويه (٦٩) يمكن - فى مجال آخر - أن يكون محل نقاش وبحث لما ترتب ويترتب عليه من أمور كلية وجزئية تتعلق بقضايا مختلفة كقضية الأصالة والفرعية والخفة والثقل وما شابه ذلك .

### ج - رأى الأنبارى :

المهم لدى الأنبارى أنه يعرض رأى البصريين والكوفيين فى أصل الاشتقاق مع ذكر أدلة كل فريق بالتفصيل ، ولهذا أصبح كلامه فى هذا الأمر المرجع الأساسى له ، كما أصبح المعبر عن نظرية أصل الاشتقاق لدى القدماء بصفة عامة .

ومجمل كلامه أن الكوفيين يرون أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه (٧٠) ، ومن أدلتهم على هذا أن المصدر يصح بصحة الفعل ويعتل باعتلاله ، وأن الفعل يعمل فيه . وأما البصريون - وهم الذين ساد رأيهم واشتهر - فيقول عنهم الأنبارى - وهو يؤيدهم - إنهم يرون أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه ،

ومن أدلتهم على هذا أن المصدر اسم يقوم بنفسه ويمكن أن يستغنى عن الفعل الذى هو بخلاف هذا ، وأن المصدر يدل على شىء واحد هو الحدث على عكس الفعل الذى يدل على شيئين: الحدث والزمن، وكما أن الواحد أصل للثنتين فكذلك المصدر أصل للفعل<sup>(٧١)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الأنبارى لم يصرح فى رأى البصريين بأن المصدر أصل للمشتقات الأخرى أيضا كما صرح بأنه أصل للفعل عندهم ، بل إن كلامه يومئ تارة ويصرح أخرى بغير هذا وهو أن الفعل أصل للمشتقات الأخرى خاصة اسمى الفاعل والمفعول<sup>(٧٢)</sup> ، وكأن الأنبارى بذلك يتفق مع ابن السراج وابن جنى اللذين صرحا بشئ من هذا<sup>(٧٣)</sup> ، وكان هؤلاء الثلاثة وغيرهم أيضا — على هذا الأساس — يتفقون مع السيرافى وأبى على الفارسى فيما نسب إليهما من أنهما كانا يريان أن المصدر أصل للفعل والفعل أصل للوصف كاسمى الفاعل والمفعول<sup>(٧٤)</sup>.

ومعنى هذا أنه توجد عند هؤلاء سلسلة اشتقاقية بهذه الصورة :

المصدر ( أصل ) ← الفعل ( أصل وفرع ) ← الوصف أو المشتقات الأخرى .

#### د - رأى الرضى :

يعد الرضى مثالا لمن صرحوا بأن المشتقات المختلفة مأخوذة من المصدر ، قال : " اعلم أن الفعل فرع على الاسم فى اللفظ كما فى المعنى ؛ لأنه يحصل بسبب تغيير حركات حروف المصدر ، فالمصدر كالمادة والفعل كالمركب من الصورة والمادة ، وكذا اسم الفاعل والموضع والآلة ، وجميع ما هو مشتق من المصدر<sup>(٧٥)</sup> .

وتعقيباً على هذه الآراء وما يشبهها نود أن نشير إلى الملحوظات التالية :

أولاً :

بحث النحاة البصريين والكوفيين فى أصل الاشتقاق فى مجمله — كما يبدو من خلافهم المشهور فى هذا — اقتصر فى أغلب الأحيان على حصر البحث عن الأصل فى المصدر والفعل ، ولم يتجاوز هذين إلى النظر فى أصول الاشتقاق بصفة عامة كأسماء الأعيان وغيرها ، مع استثناء ابن جنى من هذا .

#### ثانياً :

تصور رجوع المشتقات كلها عند البصريين ومن أخذ برأيهم إلى أصل واحد مباشرة — كما هو شائع لدى المتأخرين وحديثاً — تعميم تبين لنا عدم صحته من أكثر من جهة ، وخاصة أن كثيراً من هؤلاء النحاة جعل الفعل منزلة اشتقاقية

وسطى بين المصدر والوصف وغيره ، ومعنى هذا أن البصريين ومن شايعهم أعطوا الفعل أهمية ملحوظة في التحليل الاشتقاقي ، ونستنتج من ذلك — إذا أضفنا إليه ما ذكر في هذا الشأن<sup>(٧٦)</sup> — أن هوة الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة ليست كبيرة كما هو متصور .

### ثالثا :

مع أن أصل الاشتقاق — كما بين ابن جنى — أعم من أن يكون المصدر أو الفعل ، ومع ما ذكرناه من عدم الاختلاف الكبير بين الفريقين هنا — تعكس معالجة هذه القضية — على كل حال — وجهتي نظر مختلفتين ، الأولى : وجهة نظر البصريين ومن وافقهم ، والثانية : وجهة نظر الكوفيين ؛ فأما البصريون ومن وافقهم ، فقد نظروا إلى أصل الاشتقاق نظرة فلسفية عقلية فجعلوه المصدر ، أى الاسم لأنه الأقوى في الاعتقاد ، مع إحساسهم أو إقرارهم في الوقت نفسه بالحقيقة اللغوية لدور الفعل في التحليل الصرفي والاشتقاقي .

وقد أدت هذه الرؤية والتمادى فيها إلى مواقف مختلفة منها التناقض أحيانا، والتناقض والتكلف أحيانا أخرى ، ومنها غير هذين ، ومن أمثلة ذلك : جعل ابن يعيش الفعل هو الأصل للصفات مرة ، وجعله المصدر أصلا لكل ما عداه من المشتقات مرة أخرى ،<sup>(٧٧)</sup> وكذلك تكلف الرضى وتشدده عند شرح تعريفات ابن الحاجب للمصدر واسمى الفاعل والمفعول وما يشبههما<sup>(٧٨)</sup> ؛ حيث إنه حرص على إبانة أن المصدر أصل لما عداه ، لكنه اتكأ على الفعل في الاشتقاق في مواضع أخرى عند الحديث عن صوغ المصدر والصفة المشبهة وغيرهما .<sup>(٧٩)</sup>

وأما الكوفيون فقد كان رأيهم أقل اضطرابا وأكثر مجانبة للصواب من غيرهم ؛ لأن الفعل — وإن لم يمكن الجزم بأصالته تاريخيا — هو أصل عملي واضح لا يمكن إنكاره في التحليل الصرفي والنحوي ، ويكفى في هذا أن نشير إلى أن الفعل يُحمل عليه كثير من المشتقات والمصادر في أغلب الأحوال في الصحة والاعتلال والصياغة وتحمل الضمير والعمل .

إن الثمرة التي يمكن أن نجنيها نحن من هذا الخلاف الذي عرضناه أنه يلفت نظرنا إلى أمر واضح ، هو أن قسطا من دراسة النحاة قد بنى على اعتقاد قوة الاسم ، وأن قسطا آخر من الدراسة قام على تبني فكرة أن الفعل هو أصل الاشتقاق ولفت الانتباه بهذا إلى أهمية الفعل في التحليل الاشتقاقي للكلمة<sup>(٨٠)</sup> .

### رابعا :

نستطيع أن نقول إن الصرفيين آمنوا عمليا بفكرة أصالة الجذر المعجمية وطبقوا عليها ، ويشهد بهذا دراستهم للأبنية وبحثهم في تجردها وزيادتها ،

ووضعهم أدلة كثيرة لمعرفة الحروف الزائدة، وهي - كما ذكر ابن عصفور - تسعة تشمل : الاشتقاق والتصريف والكثرة ولزوم زيادة الحرف فى موضع معين ، ولزوم حرف الزيادة البناء وكون الزيادة لمعنى ، والنظير والخروج عن النظير والدخول فى أوسع البابين <sup>(٨١)</sup> ، ويؤكد ما نقوله هنا أن معظم هذه الأدلة يتوجه فى كثير من الأحيان إلى كلمات لم يعرف لها اشتقاق ولا تصريف ، أو يصعب معرفة طريق اشتقاقها مثل : أرنب وأفكل ( للربعة ) وبطيخ ، وورنتل ( للشر والأمر العظيم ) ومزرى ( لطرف الألية ) وحنطأو ( لعظيم البطن أو القصير ) <sup>(٨٢)</sup> .

فنحن نرى أن هذا تطبيق عملى من الصرفيين لفكرة أصالة الجذر المعجمية التى وضع بذرتها الخليل بن أحمد ، مع أنهم من الناحية النظرية الصرف جعلوا أصل الاشتقاق غير هذا كما ذكرنا .

#### آراء المحدثين :

ثمة ثلاثة اتجاهات عامة مهمة لدى المحدثين فى قضية أصل الاشتقاق : فأما الاتجاه الأول ، فهو أشهر اتجاه ويرى أصحابه أن الجذر هو أصل الاشتقاق ، وهو عبارة عن مادة خام ليس لها صيغة معينة وتتألف فى الأغلب من ثلاثة أحرف ، ويترتب على هذا أن كل أفراد الجذر الواحد المشتركة فى المعنى العام مشتقة ، ويدخل فى هذا الإطار بالطبع المصدر والفعل <sup>(٨٣)</sup> .

وأما الاتجاه الثانى ، فنجد لدى الأستاذ عبد الله أمين والدكتور فؤاد ترزى على تفاوت بينهما فى رأى ؛ فأولهما يرى " أن أصل المشتقات جميعا شئ آخر لا هو المصدر ولا هو الفعل ، وأن الفعل مقدم على المصدر وعلى جميع المشتقات فى النشأة ، وأن هذه المشتقات جميعا ومعها المصدر مشتقة من الفعل ، بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات ، وهى أسماء المعانى من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات " بالإضافة إلى الحروف <sup>(٨٤)</sup> .

وأما الدكتور ترزى فيتفق مع هذا الرأى فى مجمله ، لكنه يخالفه فى أنه يرى أن بعض الأفعال أصيلة مرتجلة لم تؤخذ من غيرها <sup>(٨٥)</sup> .

وأما الاتجاه الثالث ، فيرى الباحثون فيه أن الفعل هو الأصل ، وهم مختلفو المشارب فى هذا ولا تخلو آراؤهم من تعميم أو مغالطة ؛ فمنهم من يرى أصالة الفعل لأن هذا هو الشائع فى اللغات السامية <sup>(٨٦)</sup> ، ومنهم من يرى أن الفعل الماضى المسند إلى المتكلم أصل لما يتصل به من أفعال وأسماء بناء على افتراضات صوتية <sup>(٨٧)</sup> ، ومنهم من يرى أن الفعل هو الأصل - كما رأى



الكوفيون قديما — لأن القول بغير هذا " يؤدي إلى فقدان خاصتى العموم والبساطة وهما من وسائل تقويم الوصف اللغوى وبيان سداده " (٨٨) .

وخلاصة ما يمكن أن يقال تعقيبا على كل ما سبق — فى رأينا — : أن البحث فى أصل اللغة — بصفة عامة — فى أغلب الأحوال بحث فيما لا يمكن حسمه لأن أغلبه تاريخ مجهول ، والقول بكون شىء معين هو أصل الاشتقاق لا يعدو أن يكون واحدا من هذه الأمور : فإما أن يكون اجتهدا مصيبا — كما فى القول بأصالة أسماء الأعيان بالنسبة لما أخذ منها — وإما أن يكون اجتهدا غير محسوب كالقول بأصالة المصدر أو الفعل مطلقا ، وإما أن يكون استدلالا له ما يدعمه أو افتراضا يسمح بتجنب التيه فى مفاوز هذه المسألة وييسر دراسة نظام من النظم ، وذلك كالقول بأن الأصل هو الجذر الثلاثى ؛ فهذا ييسر دراسة نظام المعجم ، وكالقول بأن الفعل هو الأصل فى الصناعة لا الوضع — إذا افترضنا أن هذا يمكن أن يقال — فهذا ييسر دراسة نظام الصرف .

#### خامسا — تقسيم الكلمات من حيث الجمود والاشتقاق :

تأتى أهمية هذه المسألة من أن تحديد الأقسام وتصنيفها صرفيا من المقدمات المهمة لدراسة النحو ، ونحن قد حصرنا من قبل أنواع الكلم التى تدخل فى دائرة الجمود ، والأنواع الأخرى التى تدخل فى دائرة الاشتقاق من وجهة نظر القدماء ، وذلك عند الحديث عن مفهومى الجمود والاشتقاق لديهم ، وعلى هذا يكون الكلام عن تقسيم القدماء هنا أمرا مفروغا منه ، غير أننا ينبغى أن نضيف إلى هذا ثلاثة آراء عامة ذكرها السيوطى فى هذا الشأن هى : رأى يرى أن الكلم بعضه مشتق وبعضه غير مشتق ، وآخر يرى أن الكلم كله مشتق ، وثالث يرى أن الكلم كله أصل (٨٩) .

وأما المحدثون فالذين قالوا منهم إن أصل الاشتقاق هو الجذر ، ذهبوا — على وجه الإجمال وكما أشرنا من قبل — إلى أن جميع ما ينتمى إلى جذر واحد مشتق .

وفى هذا الإطار نشير إلى أن الدكتور تمام حسان قدم تقسيمين مهمين للكلمات من حيث الجمود والاشتقاق :

فأما التقسيم الأول فتتقسم فيه الكلمات إلى قسمين رئيسين : كلمات مشتقة ، وكلمات صلبة وهى تنحصر فى الضمائر والأدوات وبعض الخوالب ، وأما الكلمات المشتقة فتشمل جميع كلمات اللغة ماعدا ما سبق ، وهى نوعان : كلمات جامدة — كرجل وكتاب وفرس — وكلمات متصرفة ، وهذه يدخل فى إطارها المشتقات المختلفة والمصدر (٩٠) .

وأما التقسيم الثانى فيذكره الدكتور تمام فى سياق الحديث عن أصل وضع الكلمة ، ويبين أن أعم تقسيم للكلمات هو تقسيمها إلى جامدة ومشتقة ، ولكنه يعبر عن هذا التقسيم بطريقة أخرى ، فيقول : إن الكلمات — من هذه الزاوية — تنقسم إلى قسمين اثنين دون تفريع هما : الكلمات الاشتقاقية ، والكلمات التركيبية . وهو يعتمد فى هذا التقسيم على معيارى المادة المعجمية والصيغة <sup>(٩١)</sup> ، فما تحقق فيه هذان المعياران — كالأسماء المتصرفة والأفعال — يعد كلمة اشتقاقية لها معنى عند الأفراد ، وما لم يتحققا فيه يعد كلمة تركيبية ليس لها معنى إلا من خلال التركيب ، ومن هذا القبيل الضمائر والظروف الجامدة والحروف ، ولكل واحد من هذين القسمين سمات معينة عنده <sup>(٩٢)</sup> .

#### تعقيب ورأى :

نود أن نشير هنا إلى أن تقسيم الكلمات من حيث جمودها واشتقاقها بصفة عامة — بغض النظر عما فى التقسيم الأول من تقسيمى الدكتور تمام من جوانب إيجابية ، وعما فى ثانيهما من تعميم — ينبغى أن يحتكم فيه إلى معايير وأسس واضحة ، وفى هذا الإطار يمكننا — مع الاستفادة من بعض ما سبق — أن نقدم المعايير والأسس التالية :

١- ينبغى أن يكون المعيار الأول للتقسيم هو أصل الاشتقاق ، ولا محيص فى هذا المجال من التسليم بأنه الجذر الذى أغلب أحواله أن يكون ثلاثيا أو رباعيا ، ونحن نقصد بالجذر هنا المادة المعجمية التى فيها إمكان التحول الداخلى فى إطار مجال معنى معين متقارب ، وهذا المعنى ينبغى أن يكون معجميا لا وظيفيا <sup>(٩٣)</sup> ، ويترتب على هذه المقدمات أمران ، الأول : أن ما لا جذر له — كالحروف والضمائر — يكون جامدا ، والثانى : أن بناء الخماسى المجرد خاصة — كسفرجل وشمردل وخزعبلة — جامد لأنه يصعب إدراجه ضمن قائمة المشتقات بمفهوم الجذر .

٢- المعيار الثانى هو وجود عنصرين اثنين متحدين معا فى الكلمة المشتقة هما : المادة المعجمية ( الجذر ) والصيغة ، وعلى هذا تكون كلمات مثل : هو — ذا — إنما — من — كلمات جامدة لأنها تفتقد العنصرين معا ، وتكون كلمات أخرى مثل : أنت — نحن — كيف — أين — جامدة أيضا لأنها تفتقد عنصر المادة المعجمية ( بالمفهوم الذى وضحناه ) وإن وجد فيها عنصر قبول الصيغة .

٣- المعيار الثالث هو قابلية دخول الكلمة فى جدول اشتقاقى ( أى جدول اشتقاق الأفعال والصفات وما يتصل بهما ) و جدول تصريفى ( أى جدول ما يدل على العدد والتصغير والنسب ) ، فإذا كانت الكلمة تقبل الدخول فى هذين الجدولين

كليهما — كعلم ونصر ودحرج — فهي مشتقة ويجوز لنا أن نصفها بأنها مطردة الاشتقاق ، وإذا كانت تقبل الدخول في جدول تصنيفي فقط فهي مشتقة من الجذر غير مطردة وتشبه الجامد ، أو هي جامدة فعلا ، ويصدق هذا على مثل : رجل و تراب وخيشوم ، كما يصدق على معظم أبنية الأسماء الرباعية كجعفر وقمطر وكل أبنية الأسماء الخماسية .

٤- لدينا أيضا معيار رابع مهم هو — بلغة القدماء — كون الكلمة مأخوذة بالسمع كرجل وحجر ، أو بالقياس كصوغ الأفعال في الأزمنة المختلفة (٩٠) ، وإذا أفدنا من المبدأ اللغوي المهم الذي أشار إليه من المحدثين دى سوسير ، وهو الاعتبارية المطلقة لبعض الكلمات ، والاعتباطية النسبية لبعضها الآخر وما لهذا من أثر في التصنيف (٩١) — فإننا يمكن أن نعبر عن هذا المعيار بطريقة أخرى فنقول : إن الكلمة التي اعتبارها مطلق تكون جامدة وذلك كالمبنيات ، والكلمة التي اعتبارها نسبي تكون مشتقة ، كضرب ويضرب وضارب ، وعلى أساس زيادة درجة اعتبار الكلمة وبعدها عن التحفيز (٩٢) يكون قربها من الجمود وبعدها عن الاشتقاق ، والعكس صحيح ، وبناء على هذا تكون كلمات مثل : رجل وحجر وعسل — جامدة لاعتباطها المطلق ، مع الإقرار بارتباطها بجذور معجمية .

٥- ثمة معيار آخر هو طريقة وضع الكلمة وتكوينها ، وأهم طرائق هذا الوضع في رأينا خمس هي : الاشتقاق الجذري ، وبناء الثبات لكلمات وظيفية مرتجلة كما في المبنيات ، والنحت ، والتركيب — ومن صورته من وجهة نظرنا تركيب عنصرين إصافيين كما في ( منك — إليك — لكم ) — والاقتراض .

ومعنى هذا أن الجمود ليس هو قسيم الاشتقاق دائما ؛ فالكلمة قد تكون غير مشتقة — كما في : منك ولكم — ومع هذا تكون غير جامدة لأنها كونت بطريقة أخرى لا توصف بجمود أو اشتقاق ، ومعنى هذا أيضا أن الكلمة إذا كانت مفترضة ولم تخضع بالتعريب لإطار الصيغ العربية تكون جامدة ، ومثل هذا : إسماعيل وإبراهيم قديما و " كمبيوتر " حديثا .

وفي ضوء هذه المعايير يمكن أن يقدم تقسيم آخر بحيث يعد تعديلا للتقسيم الأول من التقسيمين السابقين المشار إليهما ، وفي هذا التقسيم ستقسم الكلمات إلى مشتقة ، وغير مشتقة :

فالمشتقة نوعان ، الأول : كلمات مشتقة متصرفة أو مطردة وتشمل الأقسام الستة عشر التالية وهي : الأفعال الثلاثة ( الماضي والمضارع والأمر ) واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة ، وأسماء التفضيل والزمان والمكان والمرة والهيئة ، والمصدر بنوعيه الميمي والأصلي ، وفعل التعجب .

والنوع الثانى للكلمات المشتقة من الجذر : الكلمات المشتقة غير المطردة أو شبه الجامدة ، أو المشتقة الجامدة ، ومن أمثلتها : رجل وكتاب وخيشوم وجعفر ، وهى تتفاوت فيما بينها فى نسبة عدم الاطراد وشبه الجمود أو الجمود ، وأهم سمة لهذا النوع من الكلمات أن ما كان منه اسم عين خاصة — كحجر وتراب وبيت — ثابت فى اللغة كالكلمات الصلبة لا يمكن أن يضاف إليه كلمة إلا عن طريق آخر كالاقتراض مثلا ، وهو لا يعد مشتقا إلا باقتراض أنه مأخوذ من الجذر ، لكنه فى أصل الوضع جامد .

وأما الكلمات غير المشتقة فمنها الصلب ، كالضمائر والأدوات ، ومنها الجامد كإسماعيل ، ومنها المركب مثل : لك ومنكم .

#### سادسا — خاتمة :

نود فى النهاية أن نلفت النظر إلى مسألة أدركنا أهميتها من خلال المعالجة التى قمنا بها هنا ، وهى تتمثل فى أننا ننوه إلى ضرورة دراسة ما نسميه " بناء الكلمة " ولا نعنى بالبناء هنا الصيغة كما هو معروف وشائع ، وإنما نعنى به فى هذا الموضع كيفية تكوين الكلمة وصوغها من خلال الطرق المختلفة التى أشرنا إلى بعضها .

ومعنى هذا أننا نلفت الانتباه إلى أهمية دراسة بناء الكلمة فى ضوء المفهوم الصحيح الواضح لمصطلح " الكلمة " ، وفى ضوء الطرق المتعددة لهذا البناء أو التكوين التى لا يعدو الاشتقاق — على كل حال — إلا أن يكون واحدا فقط منها ، وهذا يعنى أن يدرس كل واحد من هذين الجانبين فى ضوء الآخر .  
وإنما ندعو لمثل هذا لأننا نظن أن دراسة كهذه يمكن أن تكون مجالا لبحث جوانب مختلفة مهمة وكشفها ، ومن هذه الجوانب :

أ — دراسة كمية الكلمة من حيث عدد حروفها وأقل ما تأتى عليه ، وأكثر ما يمكن أن تبلغه بالواصل والزوائد المختلفة ، مع ربط هذا بمثل قول سيبويه — على سبيل المثال — إن أقل ما يأتى عليه الكلام ( أى الكلمات ) ثلاثة أحرف ، وأقصى ما يصل إليه سبعة أحرف ( ٩٧ ) .

ب — بحث كيفية تقاطع جدولى وسائل الاشتقاق والتصريف المختلفة ( أى وسائل الصرف الاشتقاقى والصرف التصريفى ) مع طرق البناء المتعددة ، نعنى الاشتقاق بنوعيه المطرد وغير المطرد ، وبناء الثبات لكلمات وظيفية ، والنحت ، والتركيب ، والاقتراض ، وما شابه ذلك .

ج — إبانة إسهام القدماء فى سبيل تحديد مفهوم الكلمة ودراسة بنائها ، وما أحاط هذين الجانبين لديهم من جوانب إيجابية أو سلبية .

## الهوامش

- ( ١ ) انظر : فقه اللغة للدكتور على وافي : ١٧٥-١٨٠ . والاصول للدكتور تمام حسان : ٢٧٨ وما بعدها . ودور الكلمة في اللغة لأولمان . ترجمة الدكتور كمال بشر : ١٤٩ وما بعدها . ومدخل الى الاسمية للدكتور يوسف غازي : ١٧١-١٩٣ .
- ( ٢ ) انظر : الخصائص لابن جني ١٣٥/٢ . ١٣٦ . وفقه اللغة للدكتور وافي ١٧٨ . ١٨٤ . وفصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ٢٩١ ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣٨١/١ ( بحث في علم الاشتقاق لعبد الله أمين ) . ١٩٩/٢ . ٢٠٠ ( سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس للشيخ حسين والي ) . ج ٢/٢٤٥ ( في الاشتقاق للشيخ ابراهيم حمروش ) .
- ( ٣ ) انظر : الخصائص ١٣٦/٢ ، ١٣٧ .
- ( ٤ ) انظر : الاشتقاق للدكتور فؤاد ترزي ١٦ ، ١٧ ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ٣٨١/١ . ٣٨٢ . والتطور اللغوي للدكتور رمضان عبد التواب ١٨٢-١٨٦ ( في هذا الموضوع حديث عما يسمى بالاشتقاق الشعبي . وهو خاص باللغة الدارجة ) .
- ( ٥ ) انظر : العلم الخفاق من علم الاشتقاق لمحمد صديق حسن خان ٤٥ .
- ( ٦ ) انظر : اللغة لفندريس ٢٢٦ والاشتقاق للدكتور ترزي ١٨ .
- ( ٧ ) انظر — مثلا — الكتاب " لسيبويه : ٣٥/١ ، ٨٧/٤ .
- ( ٨ ) انظر : السابق ٤٦/١ ، ٤٠٠/٢ .
- ( ٩ ) انظر : السابق ٢٢٢/٣ ، ٢٤٢/٤ - ٢٤٤ .
- ( ١٠ ) الكتاب ٤٣٤/١ .
- ( ١١ ) انظر : في المصطلح النحوي ( الاسم والصفة ) للدكتور محمود نحلة ٣٨ . ٣٩ .
- ( ١٢ ) يضاف إلى ما سبق أن من حديث سيبويه الضمى عن الجمود — بصفة عامة — اشارته إلى أن أسماء الأفعال لم تؤخذ من غيرها . انظر : الكتاب ٢٤١/١ . ٢٤٢ . ٢٤٨ .
- ( ١٣ ) شرح التصريح على التوضيح ١٦٠/١ .
- ( ١٤ ) شذ العرف في فن الصرف ٤١ .
- ( ١٥ ) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٣ .
- ( ١٦ ) شذ العرف : ٢٦ .
- ( ١٧ ) انظر : ارتشاف الضرب ، تحقيق الدكتور رجب عثمان ٢٠٣٥/٤ .
- ( ١٨ ) انظر : السابق ٢٠٣٥/٤ - ٢٠٤٠ وشذ العرف ٢٦ .
- وما ذكرناه هنا هو المشهور في الفعل الجامد ، لكن قيل إن هناك ضربا من الفعل الجامد ملازما للمضارعية ومنه : ينبغى ، وقيل أيضا إن من أمثلة الفعل الجامد الملازم للأمرية : هات وتعال .
- انظر : همع الهوامع ١٥-١٦ وحاشية الصبان ٢٠٥/٣ ، ٢٠٦ .
- ( ١٩ ) المقتضب للمبرد ١٧٥/٤ .

- ( ٢٠ ) انظر : المزهري للسيوطي ٢٨٦/١ - ٢٩٢ وحاشية الصبيان على شرح الاشمونى ٢٥٦/٤ ، ٢٥٧ .
- ( ٢١ ) انظر : المقتضب ١٨٥/٣ .
- ( ٢٢ ) انظر : المنصف لابن جنى ١٩٨/٢ ، ١٩٩ .
- ( ٢٣ ) انظر : شذا العرف ٥٦ .
- ( ٢٤ ) انظر : الكتاب ٢٢٩/٤ . ٢٣٠ والمنصف ١٨/١ ، والممتع فى التصريف لابن عصفور ٤٨ / ١ . ٧٠ .
- ( ٢٥ ) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/١ ، ٣٣ .
- ( ٢٦ ) انظر : المنصف ١٢٠/١ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٢٨ .
- ( ٢٧ ) الخصائص ١٣٦/٢ .
- ( ٢٨ ) شرح شافية ابن الحاجب ٣٣٣/٢ .
- ( ٢٩ ) انظر : العلم الخفاق ٨ .
- ( ٣٠ ) المزهري : ٣٤٦/١ .
- ( ٣١ ) انظر : كشف اصطلاحات الفنون للتهانوى ٧٦٦ ، ٧٦٧ نقلا عن الاشتقاق للدكتور ترزى ١٤ ، ١٥ .
- ( ٣٢ ) انظر : شذا العرف ٤٢ وفى أصول النحو لسعيد الأفغانى ١٢٣ وابنية المشتقات ووظائفها فى شعر الأعشى للدكتور شعبان صلاح ١٠ .
- ( ٣٣ ) الاشتقاق للدكتور- ترزى ٢٩٣ ، وانظر : العلم الخفاق ١١ . ١٢ ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٨/٢ .
- ( ٣٤ ) انظر : الاشتقاق ( ترزى ) ٣٠٠ - ٣١٢ .
- ( ٣٥ ) طرق تنمية الألفاظ فى اللغة للدكتور إبراهيم أنيس : ٤٤ .
- ( ٣٦ ) انظر : السابق ٤١ ومن أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس : ٦٢ وما بعدها .
- ( ٣٧ ) انظر : اللغة لفندريس ١١٣ ، ١١٤ ، والعربية الفصحى لهنرى فليش ٣٢٢ . ٣٢٣ .
- والعربية لغة العلوم والتقنية للدكتور عبد الصبور شاهين ٢٦٤ .
- ( ٣٨ ) انظر : الأصول للدكتور تمام حسان ٢٧٨ ، ٢٩٥-٢٩٧ .
- ( ٣٩ ) انظر : الكتاب ٢٢٣/٣ - ٢٢٧ ، ٢٧٠-٢٧٦ .
- ( ٤٠ ) شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/١ ، وانظر : والأشباه والنظائر للسيوطي ١٤٩/١ .
- ( ٤١ ) شرح الرضى على الكافية ١١٣/١ .
- ( ٤٢ ) انظر : همع الهوامع ٩٤/١ ، والمقتضب ٣٨١/٣ ، ٣٨٢ ، والأصول فى النحو لابن السراج ٨٨/٢ .
- ( ٤٣ ) شرح الرضى على الكافية ١٢٣/١ .

- ( ٤٤ ) شذا العرف : ١٩ .
- ( ٤٥ ) انظر : المنصف ٤١/١ ، ٤٣ ، والخصائص ٣٥٩/١ وما بعدها . وشرح شافية لابن حاجب للرضي ( حاشية المحقق ) ٦٥/١ . والاشتقاق ( ترزى ) ٢٥٥ ، ٢٥٨ .
- ( ٤٦ ) من أسرار اللغة : ٩٥ .
- ( ٤٧ ) انظر : ارتشف الضرب ٩٦٢/٢ .
- ( ٤٨ ) انظر : شرح الرضى على الكافية ١٢٣/١ . ٢٦٣/٣ . وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢/١ ، ٣٣ .
- ( ٤٩ ) من أسرار اللغة : ١٠٧ ، ١٠٨ ، وانظر ايضا : الأصول ( تمام ) ٢٩٤ ، ٢٩٥ .
- ( ٥٠ ) المنصف ٤٠٣/١ .
- ( ٥١ ) انظر : المتع في التصريف ٥٢/١ ، ٥٣ ، والمزهر ٣٥١/١ .
- ( ٥٢ ) انظر تعريف الاشئوني للتصريف فى شرحه : ٢٣٦/٤ .
- ( ٥٣ ) انظر : المنصف ( خاتمة المحققين ) ٢٧٣/٣ - ٢٨٣ .
- ( ٥٤ ) انظر : المتع فى التصريف ٣٥/١ ، ٣٦ .
- ( ٥٥ ) مما يعنى به هذان الجانبان بيان موضع النواصق التصريفية والاشتقاقية من الكلمة . كما أنهما يشيران إلى أن أهم ما يميز اللاصقة التصريفية أنها لا تغير قسم الكلمة كما فى لاصقة الجمع فى ( girl - girls ) ، أما اللاصقة الاشتقاقية فهى تغير قسم الكلمة كما فى ( modern - modernize ) . انظر :
- Armajian, A., Demers, R., Farmer, A. and Harnish, R. ( 1990 )  
Linguistics: An introduction to language and communication.  
P.34-38.
- chomsky . N. ( 1980 ) Aspects of the theory of syntax , P 175 - 176 .
- ( ٥٦ ) انظر : فى افكر النغوى للدكتور محمد فتيح ١٢٦-١٢٨ ، ١٧٢-١٨٢ .
- ( ٥٧ ) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١ وشرح الرضى على الكافية ٤٠٠/٣ ، ٤١٣ .
- ( ٥٨ ) الكتاب ١٢/١ ، وانظر أيضا ٢٠ ، ٢٢ .
- ( ٥٩ ) شرح كتاب سيبويه للسيرافى ١/ ٥٤ ، ٥٥ .
- ( ٦٠ ) صرح سيبويه بأن الصفات ، أى الصفات المشبهة . مأخوذة من لفظ احداث الاسماء ، أى المصادر . انظر : الكتاب ١/ ٣٣ .
- ( ٦١ ) الكتاب ١/ ٣٤٠ ، وانظر ١/ ٣٤٣ .
- ( ٦٢ ) انظر : السابق ١/ ٣٣٨ .

( ٦٣ ) يقوى هذا الفهم مضمون كلام الرضى عند شرحه لتعريفات ابن الحاجب للمصدر واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة . انظر : شرح الرضى على الكافية ٣ / ٣٩٩ . ٤٠٠ . ٤١٣ . ٤٢٧ ، ٤٣١ .

( ٦٤ ) انظر : الكتاب ١ / ٣٥ ، ٤ / ٨٧ - ٩٢ وشرح السيرافى ٢ / ٢٨٨ . ٢٨٩ .

( ٦٥ ) الكتاب ٤ / ٢٢٩ .

( ٦٦ ) الخصائص ٢ / ٣٢ .

( ٦٧ ) السابق نفسه .

( ٦٨ ) السابق ٢ / ٣٥ ، ٣٦ .

( ٦٩ ) انظر : الكتاب ١ / ٢٠ ، ٢١ والتعليقة لأبى على الفارسى ١ / ٤٣ - ٤٥ . والمنصف ١ / ٢٨ - ٣٠ .

( ٧٠ ) المفهوم فى هذا السياق أن المقصود بالفعل هنا : الفعل الماضى الثلاثى المجرد . انظر : الممتع لابن عصفور ١ / ٤٨ واللغة العربية معناها ومبناها ١٦٧ .

( ٧١ ) انظر : الانصاف ١ / ٢٣٥ - ٢٤٥ ( المسألة ٢٨ ) وأسرار العربية ١٧١ - ١٧٥ .

( ٧٢ ) انظر : الانصاف ٢٣٨ .

( ٧٣ ) انظر : الأصول لابن السراج ١ / ١٢٢ ، ٣ / ٨٥ ، والخصائص ٢ / ٣٦ .

( ٧٤ ) انظر : شرح الرضى على الكافية ٣ / ٤١٣ ، ومجلة السجمع بالقاهرة - ح ٢ / ٢٠١ ، والممتع لابن عصفور ١ / ٤٨ .

( ٧٥ ) شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٣ / ٨٨ ، وانظر : شذا العرف ٤٢ .

( ٧٦ ) انظر : الاشتقاق للدكتور ترزى ٧ .

( ٧٧ ) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٧ ، ١١٠ ، ٦ / ٤٣ . والاشتقاق ٦٢ - ٦٥ .

( ٧٨ ) انظر : شرح الرضى على الكافية ٣ / ٣٩٩ ، ٤١٣ ، ٤٣١ ، ٤٨٨ .

( ٧٩ ) انظر مثلاً : شرح الكافية ٣ / ٤٢٨ ، وشرح الشافية ١ / ١٤٣ وما بعدها ، و ١٥١ وما بعدها .

( ٨٠ ) ومن الجدير بالذكر هنا أن الخلاف الذى عرضناه بين البصريين والكوفيين فى اصل الاشتقاق له ما يناظره فى بعض الثقافات الأخرى . انظر : مدخل إلى اللسانية للدكتور يوسف غازى ١٧٥ .

( ٨١ ) انظر : الممتع فى التصريف ١ / ٣٩ ، ٤٠ .

( ٨٢ ) انظر : السابق ١ / ٥٥ ، ٥٦ ، ٢٤٩ وشذا العرف ٩٨ ، ٩٩ ، وراجع لسان العرب لابن منظور - مواد : رنب - فكل - بطخ - ورنتل - ذرا - حنطاً .

( ٨٣ ) انظر : الدكتور تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ٢١٥ ، ٢١٦ واللغة العربية معناها ومبناها ١٦٩ والخلاصة النحوية ٤٢ ، وطرق تنمية الألفاظ فى اللغة للدكتور ابراهيم انيس .



- ٤٢-٤٤ . والعربية الفصحى لهنرى فليش . ٧٤-٧٥ . وهنا نشير إلى أن هناك اتجاهها آخر أقل شهرة مما ذكرناه يرى أصحابه أن الجذر الثنائي هو الأصل . انظر : الاشتقاق لترزى ١٩ ، ١٣٤ .
- ( ٨٤ ) الاشتقاق لعبد الله أمين ١٤ . وانظر : ١٤١ . ١٤٤ .
- ( ٨٥ ) انظر : الاشتقاق للدكتور ترزى ٧٢ . ٧٣ .
- ( ٨٦ ) انظر : تاريخ اللغات السامية لاسراييل ولفنسون ١٤ . ١٥ . ورايه هذا يتعارض مع ما ذكره برجستراسر من عدم اشتقاق كثير من الأسماء في اللغات السامية من الإفعال .
- انظر : التطور النحوي للغة العربية . ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ٩٧ . ٩٨ .
- ( ٨٧ ) انظر مجلة عالم الفكر الصادرة في الكويت - المجلد العشرون - العدد الثالث : ٧٤٦-٧٤١ ( بحث للدكتور أحمد الحمو بعنوان : محاولة السنية في الإعلال ) .
- ( ٨٨ ) في الفكر اللغوي للدكتور محمد فتية : ١٧٦ . وانظر أيضا مثالا آخر نقول بأصلية الفعل في " مدخل إلى الاسمية " للدكتور يوسف غازي : ١٧٤-١٧٦ .
- ( ٨٩ ) انظر : المزهري ٣٤٨/١ .
- ( ٩٠ ) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٩ ، ١٧٠ .
- ( ٩١ ) نجد إشارة إلى هذين المعيارين أيضا لدى هنرى فليش . انظر : العربية الفصحى ٣٢٢-٣٢٣ .
- ( ٩٢ ) انظر : الأصول للدكتور تمام حسان ١٢٢-١٢٧ .
- ( ٩٣ ) المعنى الوظيفي هو المعنى السماعي الثابت المقترن بالمبنيات الملزمة لبناء . انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٥١ .
- ( ٩٤ ) هذا مستفاد من كلام مهم لابن جني متصل به . انظر : المنصف ٢/١ . ٣ .
- ( ٩٥ ) انظر : علم اللغة العام لدى سوسير ، ترجمة الدكتور يوبيل عزيز ١٥٠ . ١٥٣ .
- ( ٩٦ ) التحفيز في هذا السياق معناه إثارة الكلمة ذهنيا للكلمات التي ترتبط بها وتتشابه معها في الدلالة وطريقة الاستعمال . انظر : السابق وخاصة حديث دي سوسير عن العلاقات السنتاكتيكية والايحائية : ١٤٢-١٤٥ . ١٥٢ .
- ( ٩٧ ) انظر : الكتاب ٢٣٠/٤ .

## المصادر والمراجع

أولا : اللغة العربية :

\* د . ابراهيم أنيس :

١- طرق تنمية الألفاظ فى اللغة ( معهد البحوث والدراسات العربية - مطبعة النهضة الجديدة  
القاهرة - ١٩٦٧م ) .

٢- من أسرار اللغة ( مكتبة الأنجلو المصرية - ط٧ - ١٩٩٤م ) .

\* ابراهيم حمروش :

٣- فى الاشتقاق الكبير ( مجلة مجمع اللغة العربية الملكى بالقاهرة - ج٢ - ١٩٣٥م ) .

\* الشيخ أحمد الحملوى :

٤- شذا العرف فى فن الصرف ( مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر - ط٧ - ١٩٤٧م ) .

\* د . أحمد الحمو :

٥- محاولة السنية فى الإعلال .

( مجلة عالم الفكر - الكويت - المجلد العشرون - العدد ٣ - ١٩٨٩م ) .

\* الأزهرى ، خالد بن عبد الله :

٦- شرح التصريح على التوضيح ( دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ) .

\* د . إسرائيل ولفنسون :

٧- تاريخ اللغات السامية ( لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ط١ - ١٩٢٩م ) .

\* الاشمونى ، أبو الحسن على بن محمد : انظر : الصبان .

\* الأنبارى ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد :

٨- أسرار العربية ( عنى بتحقيقه محمد بهجة البيطار - مطبوعات المجمع العلمى العربى  
بدمشق ) .

٩- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين ( تحقيق محمد محيى الدين

عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت - ١٩٨٧م ) .

\* برجشتراسر :

١٠- التطور النحوى للغة العربية ( أخرجه وصححه وعلق عليه د . رمضان عبد التواب -

مكتبة الخانجى بالقاهرة - ط٣ - ١٩٩٧م ) .

\* د . تمام حسان :

١١- الأصول ( الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٢م ) .

١٢- الخلاصة النحوية ( عالم الكتب - القاهرة - ط١ - ٢٠٠٠م ) .

١٣- اللغة العربية معناها ومبناها ( عالم الكتب - القاهرة - ط٣ - ١٩٩٨م ) .

- ١٤- مناهج البحث في اللغة ( دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب - ١٩٨٦ م ) .  
 \* ابن جنى . أبو الفتح عثمان :
- ١٥- الخصائص ( تحقيق محمد علي النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط ٣ ) .
- ١٦- المنصف شرح التصريف للمازني ( تحقيق الاستاذين ابراهيم مصطفى و عبد الله امير - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - ط ١ ) .  
 \* حسين والي :
- ١٧- سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس .  
 ( مجلة مجمع اللغة العربية الملكى بالقاهرة - ج ٢ - ١٩٣٥ م ) .  
 \* أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف بن علي :
- ١٨- ارتشاف الضرب من لسان العرب ( تحقيق د . رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط ١ - ١٩٩٨ م ) .  
 \* رضى الدين الاسترابادى ، محمد بن الحسن :
- ١٩- شرح شافية ابن الحاجب ( تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٢ م ) .
- ٢٠- شرح الرضى على الكافية ( طبعة جديدة مصححة من عمل يوسف حسن عمر - منشورات جامعة قاريونس - ليبيا - ١٩٧٨ م ) .  
 \* د . رمضان عبد التواب :
- ٢١- التطور اللغوى : مظاهره وعلله وقوانينه ( مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط ٣ - ١٤٠٠ م ) .
- ٢٢- فصول فى فقه العربية ( مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط ٣ - ١٩٩٤ م ) .  
 \* ستيفن أولمان :
- ٢٣- دور الكلمة فى اللغة .  
 ( ترجمه وقدمه وعلق عليه د . كمال بشر - مكتبة الشباب - القاهرة - ١٩٨٦ م ) .  
 \* ابن السراج . أبو بكر محمد بن سهل :
- ٢٤- الأصول فى النحو .  
 ( تحقيق د . عبد الحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٣ - ١٩٩٦ م ) .  
 \* سعيد الافغانى :
- ٢٥- فى أصول النحو ( مطبعة الجامعة السورية - ط ٢ - ١٩٥١ م ) .  
 \* سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان :
- ٢٦- الكتاب ( تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط ١ - ١٩٧٩ م ) .  
 \* السيرافى ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله :

- ٢٧- شرح كتاب سيبويه ( ج١ . ج٢ - تحقيق د . رمضان عبد التواب وآخرين - تهذيبه المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٦م . ١٩٩٠م ) .
- \* السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر :
- ٢٨- الأشباه والنظائر فى النحو ( تحقيق د . عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١ - ١٩٨٥م ) .
- ٢٩- المزهرة فى علوم اللغة وأنواعها ( تحقيق محمد أحمد جاد النولى وعلى البجناوى ومحمد ابو الفضل - دار الجيل - بيروت ) .
- ٣٠- مع الهوامع فى شرح جمع الجوامع ( تحقيق أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٨م ) .
- \* د . شعبان صلاح :
- ٣١- أبنية المشتقات ووظائفها فى شعر الأعشى ( دار الثقافة العربية - القاهرة - ط١ - ١٩٩٠م ) .
- \* الصبان ، محمد بن على :
- ٣٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ( دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ) .
- \* د . عبد الصبور شاهين :
- ٣٣- العربية لغة العلوم والتقنية ( دار الاعتصام - القاهرة - ١٩٨٦م ) .
- \* عبد الله أمين :
- ٣٤- الاشتقاق ( مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ط١ - ١٩٥٦م ) .
- ٣٥- بحث فى علم الاشتقاق ( مجلة مجمع اللغة العربية الملكى بالقاهرة - ج١ - ١٩٣٤م ) .
- \* ابن عصفور ، ابو الحسن على بن مؤمن :
- ٣٦- الممتع فى التصريف ( تحقيق د . فخر الدين قباوة - دار الأفاق الجديدة - بيروت - ط٤ - ١٩٧٩م ) .
- \* د . على عبد الواحد وافي :
- ٣٧- فقه اللغة ( دار نهضة مصر - القاهرة - ١٩٨٨م ) .
- \* د . فؤاد حنا ترزى :
- ٣٨- الاشتقاق ( منشورات كلية العلوم والآداب بجامعة بيروت الأمريكية - بيروت - ١٩٦٨م )
- \* الفارسي ، أبو على الحسن بن أحمد :
- ٣٩- التعليقة على كتاب سيبويه ( تحقيق وتعليق د . عوض بن حمد القوزى - الطبعة الأولى بين سنتى ١٩٩٠م و ١٩٩٦م ) .
- \* فردينان دى سوسير :

- ٤٠- علم اللغة العام ( ترجمة د. يونيل يوسف عزيز - جامعة الموصل - العراق - ١٩٨٨ م ).  
 \* فندريس ، ج :  
 ٤١- اللغة ( تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد انقصاص - مكتبة الانجلو المصرية - ١٩٥٠ م ).  
 \* المبرد . أبو العباس محمد بن يزيد :  
 ٤٢- المقتضب ( تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الاعلى للثنون الاسلامية - القاهرة - ط٢ - ١٩٧٩ م ).  
 \* محمد صديق حسن خان :  
 ٤٣- العلم الخفاق من علم الاشتقاق .  
 \* د . محمد فتوح :  
 :: في الفكر اللغوى ( دار الفكر العربى - القاهرة - ط١ - ١٩٨٩ م ).  
 \* د . محمود أحمد نحلة :  
 ٤٤- فى المصطلح النحوى : الاسم والصفة فى النحو العربى والدراسات الأوربية ( دار المعرفة - الإسكندرية - ١٩٩٤ م ).  
 \* ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم :  
 ٤٦- لسان العرب ( دار المعارف - القاهرة ) .  
 \* هنرى فليش :  
 ٧: العربية الفصحى : دراسة فى البناء اللغوى ( تعريب وتحقيق وتقديم د . عبد الصبور شاهين - مكتبة الشهاب - القاهرة - ط٢ - ١٩٩٧ م ).  
 \* ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن على :  
 ٤٨- شرح المفصل ( مكتبة المتنبي - القاهرة ) .  
 \* د . يوسف غازى :  
 ٤٩- مدخل إلى اللسانية ( منشورات العالم العربى الجامعية - دمشق - ١٩٨٥ م ).

ثانيا : باللغة الإنجليزية :

- \* Armajian , A . , Demers , R . , Farmer , A . and Harnish , R .  
 - An introduction to language and communication . ( cambride MIT press- 1990 ) .  
 - chomsky , Noam .  
 - Aspects of the theory of syntax . ( United States of America - 1980 ) .